

وثيقة رقم 57:

البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون حول جوانب مختلفة ومنها القضية الفلسطينية⁵⁷ [مقتطفات]

10 آذار/ مارس 2011

عقد المجلس الوزاري دورته الثامنة عشرة بعد المائة، يوم الإثنين 2 ربيع الآخر 1432هـ الموافق 7 مارس (آذار) 2011م، في مدينة أبو ظبي، واستكمل اجتماعه في مقر الأمانة العامة بمدينة الرياض يوم الخميس الموافق 5 ربيع الآخر 1432هـ الموافق 10 مارس 2011م، برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، وبمشاركة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(.....)

القضية الفلسطينية ومسيرة السلام في الشرق الأوسط:

* استعرض المجلس الوزاري تطورات القضية الفلسطينية، ومستجدات الوضع الراهن، مؤكداً أن السلام الشامل والعاقل والدائم لا يتحقق إلا بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة إلى خط 4 يونيو 1967م في فلسطين والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

أعرب المجلس الوزاري عن أسفه لاستخدام الولايات المتحدة الأميركية حق النقض الفيتو ضد مشروع القرار العربي الفلسطيني، المقدم إلى مجلس الأمن الدولي، الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأكد أن هذه الخطوة لا تخدم عملية السلام في المنطقة، بل تشجع إسرائيل على الاستمرار في سياسة الاستيطان والتهرب من استحقاقات السلام، وقرارات الشرعية الدولية.

وأكد المجلس دعمه لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة المتصلة القابلة للحياة، وفق مبادئ الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، ورفض أي حلول جزئية أو مرحلية في هذا الشأن، مُشيداً بمواقف الدول التي اعترفت بدولة فلسطين على حدود عام 1967م، ومؤكداً أن هذه الخطوة تُمثّل تطوراً كبيراً في الدعم الدولي لحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وأكد المجلس على ضرورة احترام كافة مؤسسات الشرعية الفلسطينية، بما فيها المجلس التشريعي المنتخب. ودعا المجلس كافة الفصائل الفلسطينية إلى ضرورة إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية بشكل فوري، والتي تشكل الضمانة الحقيقية للحفاظ على مصالح الشعب الفلسطيني.

وأدان المجلس الوزاري مشروع القانون الإسرائيلي اعتبار القدس المحتلة عاصمة للشعب اليهودي، وكذلك مشروع ضم مدينة القدس المحتلة ضمن قائمة مدن إسرائيلية ذات أولوية خاصة، محذراً من

خطورة المخططات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية، وداعياً المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل بوقف كافة الانتهاكات التي تهدف إلى تهويدها، وتغيير هويتها الإسلامية والعربية، والإيقاف الفوري للنشاطات الاستيطانية الإسرائيلية وتوسيع المستوطنات، وإزالة جدار الفصل العنصري، والمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

كما أدان المجلس بشدة كافة الأعمال الإجرامية الإسرائيلية في قطاع غزة، الراح تحت الحصار الإسرائيلي الجائر منذ عدة سنوات، والتي خلفت عدداً من القتلى والجرحى. ودعا المجلس الأطراف الدولية الفاعلة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، لتحمل مسؤولياتهم الكاملة، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني، والإنهاء الفوري لهذا الوضع المأساوي، تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1860، القاضي برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في غزة وفتح المعابر.
(.....)

وثيقة رقم 58 :

رسالة إسماعيل هنية إلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية
المشير محمد حسين طنطاوي حول أمن مصر وسيادتها ومعبر رفح⁵⁸

10 آذار/ مارس 2011

أكدت الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية على المحافظة على أمن واستقرار مصر، في ظل تتابع المتغيرات، مشيرة إلى أنها ستقوم بواجبها بضبط الحدود بشكل مباشر، بما يحفظ أمن وسيادة مصر وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. جاء ذلك في رسالة بعث بها رئيس الحكومة إسماعيل هنية إلى المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية التي تدير شؤون البلاد في أعقاب ثورة 25 يناير، التي أسفرت عن تنحي الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

وطالب هنية في رسالته، المجلس العسكري المصري بتوجيه تعليماته "لإعادة العلاقات المصرية الفلسطينية إلى طبيعتها الراسخة، ومعالجة القضايا التي لا تزال بحاجة إلى علاج ومتابعة من المرحلة السابقة، وذلك عبر موافقتكم استقبال وفد من غزة للتباحث والتشاور لإطلاعكم على مستجدات الساحة الوطنية وبناء علاقة جديدة وطيدة تخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، وترسخ جزءاً من مستقبل الأمة العربية والإسلامية". وتابع: "أقدر عالياً دور مصر المحوري والمركزي على المستوى العربي والإقليمي والدولي، وأقدر دور القوات المسلحة وتضحياتها وإنجازاتها في الدفاع عن مصر وعروبته، مضيفاً: "نأمل أن تشمل سياستكم مستقبل وضع إخوانكم في الساحة الفلسطينية وخارجها".

كما دعت الحكومة الفلسطينية رئيس المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة المصري إلى إيجاد حل لقضية المواطنين الفلسطينيين المسافرين عبر معبر رفح البري، لا سيما أولئك الذين يتم إرجاعهم دون إبداء أي أسباب. وقال الحكومة "رغم قراركم الحكيم بافتتاح المعبر؛ إلا أنه ومن خلال متابعتنا لسير العمل اليومي في المعبر نجد أن جهاز أمن الدولة المصري لا زال يحول دون سفر وعودة أبناء شعبنا".